

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية  
الأمانة العامة للحكومة  
المديرية العامة للتوظيف العمومية  
رقم 11 ك/خ/م ع وع/09

الجزائر في 13 ماي 2009

السيدات و السادة المسؤولين المكلفون بتسيير الموارد البشرية  
على مستوى المؤسسات و الإدارات العمومية

السيدة و السادة رؤساء مفتشيات الوظيفة العمومية

الموضوع: تكييف المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية مع الأطر  
التنظيمية المتعلقة بالمناصب العليا و نظام التعاقد.

**المرجع:** - المرسوم الرئاسي رقم 07-304 المؤرخ في 29  
سبتمبر 2007 المحدد للشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين و نظام دفع  
رواتبهم.

- المرسوم الرئاسي رقم 07-308 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 يحدد  
كيفية توظيف الأعوان المتعاقدين و حقوقهم و واجباتهم و العناصر المشكلة  
لرواتبهم و القواعد المتعلقة بتسييرهم و كذا النظام التأديبي المطبق عليهم.

- التعليم رقم 240 المؤرخة في 27 ماي 1995، المتعلقة بكيفية  
تطبيق المرسوم رقم 95-126 المؤرخ في 29 أفريل 1995.

**المرفقات:** أربعة (04) جداول.

تطبيقا للأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن  
القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، كرس المرسومان الرئاسيان رقم 07-  
304 و 07-308 المؤرخين في 29 سبتمبر 2007 المذكورين أعلاه، الإطار  
التنظيمي الذي يحكم من جهة المناصب العليا ذات الطابع الهيكلي و الوظيفي  
للمؤسسات و الإدارات العمومية و كذا توظيف و تسيير الأعوان الخاضعين  
لنظام التعاقد من جهة أخرى.

عملا بأحكام المرسوم الرئاسي رقم 07-304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 المشار إليه أعلاه، تخضع المناصب العليا من الآن فصاعدا إلى القواعد التالية:

- تدفع مرتبات شاغلي المناصب العليا بمنحهم زيادة استدلالية تضاف إلى الراتب المرتبط بالرتبة الأصلية التي ينتمون إليها.

- يحدد عدد المناصب العليا ذات الطابع الوظيفي بقرار وزاري مشترك بين (الوزير المعني و وزير المالية و السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية).

- تحدد المناصب العليا ذات الطابع الهيكلي بموجب النصوص التنظيمية المتعلقة بإنشاء و تنظيم المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية.

من جهة أخرى، و طبقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 07-308 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 المشار إليه أعلاه، يخضع الأعوان المتعاقدون من الآن فصاعدا إلى القواعد التالية:

- يوظف الأعوان المتعاقدون حسب الحالة، بعقد محدد المدة أو غير محدد المدة بالتوقيت الكامل أو بالتوقيت الجزئي.

- يحدد تعداد الأعوان المتعاقدون الشاغلين لمناصب مطابقة لنشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات في المؤسسات و الإدارات العمومية بقرار وزاري مشترك بين (الوزير المعني و وزير المالية و السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية).

- يحدد تعداد الأعوان المتعاقدون للتكفل بأعمال تكتسي طابعا مؤقتا بقرار وزاري مشترك بين (الوزير المعني و وزير المالية و السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية).

بالنظر لما سبق، و اعتبارا للأطر القانونية الجديدة التي تحكم المناصب العليا و الأعوان المتعاقدين، بدا من الضروري تكيف تشكيلة المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية تماشيا مع الأطر التنظيمية الخاصة بها.

بهذا الصدد، فقد تم إدخال تعديلات على الجداول رقم 1، 4 و 4 مكرر لمخطط تسيير الموارد البشرية. كما تم إنشاء جدول جديد يحمل رقم 4 مكرر 1 تحت عنوان "جدول يتعلق بتوظيف الأعوان المتعاقدين في إطار المادة 21 من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية".

في هذا السياق، عرف الجدول رقم 1 المتعلق بهيكله التعدادات إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الماضية تعديل، بحيث يمكن من إدراج خانة مخصصة لتعيين القانون الأساسي الخاص المطبق على موظفي المؤسسات و الإدارات العمومية من جهة و قسم مخصص للأعوان المتعاقدين من جهة أخرى.

إن التعديلات المدرجة ضمن الجدول رقم 4 المتعلق بتوقعات التوظيف تهدف إلى التمييز بين المناصب العليا ذات الطابع الهيكلي و المناصب العليا ذات الطابع الوظيفي.

و بخصوص الجدول رقم 4 مكرر المتعلق بتوظيف الأعوان المتعاقدين في إطار المادة 19 من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، فقد أعيد النظر في هذا الجدول بصفة تمكن من تحديد كافة المناصب المطابقة لنشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات، كما يوضح هذا الجدول تصنيفها، التعدادات المالية، التعدادات المالية الحقيقية و كذا المناصب الشاغرة حسب طبيعة العقد: محدد المدة أو غير محدد المدة بالتوقيت الكامل أو بالتوقيت الجزئي.

و أخيرا، فقد تم إدراج جدول جديد تحت رقم 4 مكرر 1 يتعلق بتوظيف الأعوان المتعاقدين في إطار المادة 21 من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، حيث يتعلق هذا الجدول على وجه الخصوص بالأعوان الموظفون بعقد محدد المدة في إطار إنجاز عمليات تكتسي طابعا مؤقتا.

كما يمكن الجدول رقم 4 مكرر 1 من تحديد المناصب حسب مدة العقد: بالتوقيت الكامل أو التوقيت الجزئي. كما يحدد تصنيفها، التعدادات المالية، التعدادات الحقيقية و كذا المناصب المالية الشاغرة.

و عليه، أرفق لكم طيه، النماذج الجديدة للجدول التي ينبغي من الآن فصاعدا إدراجها ضمن مخطط تسيير الموارد البشرية.

بالنظر لما سبق، أكون ممتنا لكم للسهر على التطبيق الصارم لأحكام هذا المنشور.

عن الأمين العام للحكومة و بتفويض منه  
المدير العام للوظيفة العمومية  
ج. خرشي







